نحو اضرب وهي مشتركة بصفات تصلح لان يشبه بها كالوجوب
وقد يوضع للنسبة الاخبارية وهي مشتركة بمطابقة ويستعار
الفعل من احدهما للآخر كالاستعارة رضي الله عنهم واستعارة
فليتبوأ في قوله عام من كذب فليتبوأ مقعده على الدعاء للنسبة
الاستقبالية الخبرية فانه بمعنى تبوأ مقعده من النار وصرح
به في شرح الحديث وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا ولا
كان متعلق معنى الحرف ظاهرا فما هو معنى فيه اي المتعلق ملحوظ
بتبعية حتى توهم صاحب التلخيص انه في لام التعليل مجرورة
قوله تحقيقا للحق وردا للخطاء المطلق فقال والمراد من
متعلق معنى الحرف ما يغير به عنه من المعاني المطلقة كالابتداء
وغيره من الانتهاء والتعليل الموضوع له الحرف هذه المعاني
المطلقة عند الجمهور ولكن الواضع شرط استعمالها في جزئي مخصوص
من جزئيات حتى لزمهم كون الحروف مجازات لا حقائق لها
وبعض من وفق لحققه جعل الموضوع له الجزئيات المخصوصة
وجعل المطلقات تلك التعبيرات الجزئيات اخبرت بما عنه
الوضع لها ولكون تحقيق الحق بالاختيار اختار المصنف لها
معبرات بها المعنى الحروف ولم يجعلها معاني الحروف وتحقق

الاستعارة

الاستعارة في الحروف ان معانيها لعدم استقلالها لا يمكن
ان يشبه لان المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه في
امر فيجري التشبيه فيما يعبر عنه ويلزم بتبعية الاستعارة في
التعبيرات الاستعارة في معاني الحروف وفي الحواشي التي اخترتها
في هذا المقام هذه اعلم انه ليس المجاز المرسل الى الاصلي و
التعبير على فيلس الاستعارة لكن رعاية شعر بذلك كلامهم قال
في المفتاح ومن اصله المجاز المرسل قولك واذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله تعالى استعملت قرأت مكان القراءة اردت لكون
القراءة متسببة عن ارادتها استعمالا مجازيا فبين العلاقة في
المصدر فيشير الى ان استعمال المشتق بمعنى المشتق منه يعني استعمال
المشتق بتبعية المصدر وجوز في شرح التلخيص ان يكون في نطقت
الحال مجاز مرسلا نطقت عن دلت باعتبار ان الدلالة لازمة
للنطق فافهم يريد انه بين علاقة المجاز بين المصدرين دون
الفعلين يشعر ذلك باعتبار العلاقة بين معنى المصدرين
اولا وفيه بحث لانه بنى بان العلاقة باعتبار بعض اجزاء معنى
المفرد دون كل جزء والكلية تبعية قدم للمفعول لانه من وضع الظاهر
موضع المضمر لكان الاتيان فوضعه موضع الضمير لان الضمير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)